

اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو فاعلية الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية دراسة ميدانية بقسم علم النفس جامعة
المسيلة

**The trend of university students improving the political practice of Algerian women - A
field study at the Department of Psychology, University of M'sila -**

عزوزكتفي

جامعة المسيلة (الجزائر) ، azzouz.ketfi@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022/03/31

تاريخ القبول: 2022/02/02

تاريخ الاستلام: 2021/06/20

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على اتجاهات طلاب جامعة المسيلة نحو عوامل تجويد الممارسة السياسية للمرأة والتغلب على صعوباتها تماشيا مع متطلبات التغيير السياسي وقيم المجتمع المحلي؛ واتبع في ذلك المنهج الوصفي بتطبيق استبيان اتجاهات الشباب نحو مركز المرأة في المجتمع العربي الذي أعده (حافظ 1965) لكونه يتمتع بصق عال من خلال المراجعات التي تعرض لها من مختلف الباحثين وفي بيئات عربية مختلفة ومنه مراجعة "رغداء نعيصة" سنة (1995). وتوصلت الدراسة الحالية إلى:
تنوع أساليب الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية متوسطا خاليا من الإضافات والابداع، وأن العوامل الأسرية والمجتمعية تحد من فاعلية هذه الممارسة وتتأثر بالعوامل الثقافية المحلية. وتوجد فروق دالة احصائيا بين الجنسين في تقدير هذه الاستجابات تعود لصالح الإناث لأسباب موضوعية متعلقة بخصائص عينة الدراسة وميادنها.
كلمات مفتاحية: الاتجاه، الممارسة السياسية، الفاعلية، المرأة الجزائرية، الطلبة الجامعيين.

ABSTRACT:

The present study aimed to identify the attitudes of the students of the University of M'sila vis-à-vis the factors of improving women's political practice and overcoming their difficulties in accordance with the demands of political change and the values of the community. local. He followed the descriptive approach by applying a questionnaire on the attitudes of young people towards the status of women in Arab society, which was prepared by Hafez (1965) as it enjoys a high level of spitting through the journals to which it has been exhibited by various researchers and in different Arab environments, including the review by "Raghda Naaisa" (1995).

The current study found: The diversity of the modes of political practice of Algerian women is average, devoid of additions and creativity, and family and societal factors limit the effectiveness of this practice and are influenced by local cultural factors. There are statistically significant differences between the sexes in the estimation of these responses in favor of women for objective reasons related to the characteristics of the study sample and its domain.

Keywords: direction, political practice, efficacies, Algerian women, university students.

1- مقدمة:

أدى التقدم العلمي في عصر الحداثة وما بعد الحداثة إلى توسع الأنشطة الصناعية والمنافسة التجارية وبالتالي الحاجة إلى اليد العاملة الماهرة والمتخصصة أحيانا بالعدد الكبير؛ مما دفع بالمرأة في العالم الغربي ومن بعدها المرأة العربية إلى الخروج من المنزل ومشاركة أخيها الرجل في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية على قدر طاقتها وسعة جهدها ونوعية تخصصها، فكانت

- المؤلف المرسل: عزوز كتفي

doi: 10.34118/ssj.v16i1.1946

<http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/1946>

ISSN: 1112 - 6752

رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006

ISSN: 2602 - 6090

المعلمة والطبيبة والمهندسة والفنانة وغيرها، وتختلف الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين اختلافا كبيرا عبر الحضارات، إذ أن هناك اختلافات في الأعمال التي تعد من عمل الرجال أو عمل النساء، تقوم هذه الأفضليات على أسس ثقافية، وتلعب التنشئة الاجتماعية دورا أساسيا في تمييز الأدوار المختلفة للأفراد في مجتمعهم المحدد، كما تقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتعددة (كالأسرة، والمدرسة، والأصدقاء، وغيرها) بدور مهم في تعليم الأفراد على أساس جنسهم ما هو مناسب للرجل وما هو مناسب للمرأة سواء أكانوا ذكورا أم إناثا. (محمد ياسين عطوي، 1981، ص 44)

بالرغم من تمكن المنطقة العربية من إحراز معظم دولها تطورا ملموسا في العديد من نواحي التنمية الإنسانية ... نجد ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمهنية أقل مما هي عليه في بلدان العالم الأخرى، وأن وضع المرأة في الجزائر لا يزال يحتاج الى العديد من الآليات لإسهامها في التنمية الإنسانية. (سفيان منصور، 2018، ص 52)

وتعمل الهيئات الدولية والوطنية في معظم البلدان على الاهتمام بقضية مشاركة المرأة في إدارة دفة المجتمع ذلك انه رغم النجاحات التي أحرزتها المرأة في العالم المعاصر ما يزال المجال السياسي في العالم رجاليا، و أثبتت الكثير من الدراسات أن الحاجة الاقتصادية هي التي دفعت بالمرأة للخروج للعمل، وفي دراسة أجريت على خمسة آلاف امرأة حديثة التخرج تبين أن ثلث مجموع الزوجات يعملن من أجل مساندة دخل أزواجهن، فتزايد أعباء المعيشة وحاجة الأسرة لدخلها دفع بالمرأة إلى تقديم المساندة وذلك بمشاركة الرجل في العمل الخارجي وتلبية مختلف احتياجات أسرته. (عباس محمود عوض، 1980، ص. 86)

وقد استطاعت المرأة من خلال المشاركة السياسية . على قلبها . تحديث القوانين والتشريعات التي تحكم وضعها في الأسرة والمجتمع والعمل، والتي تشكل عائقا أمام تقدم المرأة وحماية منجزاتها، فلا يمكن أن تتحقق الأهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة التي تتجاوب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل الأساس المادي لتقدم المجتمع إلا بمشاركة المرأة الفاعلة في السلطة السياسية. (عبد الناصر السويطي، 2016، ص. 2)

إن العمل بوصفه نشاطا اقتصاديا ، فإنه يعتبر جوهر الحياة العامة للإنسان والمرأة العاملة خاصة ، حيث تسعى هذه الأخيرة من خلاله إلى تحقيق ذاتها وإثبات وجودها في الأسرة والمجتمع، وهذا ما أثبتته دراسة "كليجر" حيث أن هناك عددا كبيرا من الأمهات يعملن لأسباب اقتصادية ، فالمرأة بحاجة إلى الشعور بالانتماء ومدى أهميتها في المجتمع كفرد يساعد على تحقيق التنمية الشاملة كما أن المكانة الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في شعور المرأة بالقوة وقدرتها على الإنتاج ، وأنها فاعل اجتماعي يستفاد منه، والتعطل عن العمل يعتبر حافزا سلبيا قد يتسبب لها في حالة الاكتئاب والانفصال عن مجتمعها. (عبد الفتاح كاميليا، 1984، ص 86)

وتاريخ الجزائر حافل بجهاد وجهود المرأة الجزائرية عبر مختلف الاحقاب التاريخية؛ بما في ذلك مساهمتها الى جانب الرجل في تحرير البلاد من وثن الاستعمار فكيف لا تشاركه الآن في ثورة البناء والتعمير والسير نحو التقدم والأزدهار. من أجل ذلك أدمجت المرأة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة في الحقل السياسي بترسانة من القوانين والتشريعات والمراسيم والأوامر، التي تلزمها على خوض غمار الممارسة السياسية. وبقي الرأي العام المحلي منشغلا حول جودة أداء المرأة الجزائرية للأدوار السياسية وفاعليتها بين المستبشر بها والمنصر منها.

من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة لتستطلع موقف عينة من الجزائريين وهم الطلبة الجامعيين حول فاعلية الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية، مع حداثتها للتعرف على بعض العوامل المساعدة على تجويد هذه الممارسة أو عكس ذلك. يدور حاليا جدل سياسي حول نجاعة ممارسة المرأة للعمل السياسي في الجزائر بين المؤيد والمعارض؛ من خلال مشاركتها في الانتخابات المحلية والتشريعية واكتساحها للعمل السياسي في ظل المتغيرات الاجتماعية والثقافية المحلية وهيمنة العولمة على

الفكر والثقافة والإعلام. رغم أن الإسلام يعتبر المرأة كائناً مستقلاً وليس تابعاً للرجل؛ وإن كان مكملًا له في أدوار الحياة المختلفة، حيث أعطاهم حق التصرف في ممتلكاتها دون وصاية أو سيطرة لأحد. عكس الحضارات القديمة ذلك الزمان. بل قبل أن تسن الحضارة الحديثة قوانين حماية المرأة وحقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية. فقد كانت المرأة في عهد الإسلام الأول من أهل الشورى، ومن مصادر التعلم وممرضة الحرب... الخ. أدت أدوارها بكفاءة واقتدار مع أخيها الرجل، وفي هذا المضمار يقول العقاد في كتابه المرأة في القرآن: "إن الرجل والمرأة سواء في كل شيء، وأن النساء لهن ما للرجال وعلمهن ما عليهم بالمعروف ثم يمتاز الرجال بدرجة هي درجة القوام التي تثبت بتكوين الفطرة وتجارب التاريخ وليس في هذا الامتياز خروج عن شريعة المساواة حين تقضي المساواة بين الحقوق والواجبات" (نقلا عن: حسن حمود، 1982)

وقد أجريت عدة دراسات في الوطن العربي حول مركز المرأة في المجتمع العربي وحول عمل المرأة وحقوقها المهنية والسياسية والاجتماعية؛ مثل: دراسة "حافظ إبراهيم" (1965) حول اتجاهات الراشدين من المستوى الجامعي نحو مكانة المرأة في المجتمع المصري و "سليمان الشيخ الخضري" (1978) على المجتمع القطري قصد الكشف عن اتجاه الشباب نحو دور المرأة في المجتمع القطري من وجهة نظر عينه مكونة من (195) طالبا وطالبة جامعية تراوحت أعمارهم بين: 22 و 25 سنة بانحراف معياري (2.16). كما قدم "جابر عبد الحميد جابر" دراسة مماثلة سنة (1987) للتعرف على اتجاه الشباب العراقي نحو عمل المرأة وطبق نفس المقياس على عينة قوامها (155) طالبا وطالبة من جامعتي بغداد والجامعة المستنصرية توصل الى مجموعة من النتائج منها: .التغيير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع العراقي خفف من سيطرة القيم التقليدية والاتجاهات المحافظة نحو المرأة وحقوقها بما أتاح بزوغ قيم معاصرة واتجاهات محافظة متحررة تواكب متطلبات العصر فأصبحت المرأة العراقية تمارس أدوارها السياسية بحرية تحت ضوابط القيم والتقاليد المجتمعية كما يظهر في المجالس البرلمانية الآن. ودراسة "جابر عبد الحميد جابر" و"حصه عبد الرحمان فخرو" دراسة للتعرف على تغير اتجاهات الشباب نحو مركز المرأة في المجتمع القطري خلال السنوات العشر (1987). وهي دراسة مقارنة مع أعمال "الخضري" السابقة الذكر. توصل على إثرها إلى أن الاتجاهات الحالية أصبحت أكثر إدراكا لقوة المرأة أثناء أدائها لأدوارها والميل نحو المزيد من المساواة بين الجنسين، لكن انخفضت نسبة الشباب التي توافق على منح المرأة حقوق الانتخاب وأشاركها في الحياة السياسية.

وفي الأردن قام "علي الزغل" و"خليل الخليلي" بمراجعة لمقياس حافظ إبراهيم وطبقه على طلاب وطالبات جامعة اليرموك بمحافظة إربد" نشره في مجلة أبحاث اليرموك (1990) حيث قام بتحليل عباراته تحليلا عامليا من خلال نتائج الدراساتين (حافظ، الزغل) وتوصل الى تكييف المقياس حيث أصبح يتكون من (24) عبارة موزعة على أربعة أبعاد وهي المطبقة في الدراسة الحالية. طبقته "رغداء نعيمة" في دراستها (1995) حول دوافع العمل عند المرأة العاملة وهي رسالة ماجستير غير منشورة بكلية التربية جامعة دمشق. كما قام "عبد الله المجيدل" (1999) بدراسة حول اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة بجامعة دمشق في سورية وطبق المقياس في صورته الأخيرة الذي يتكون من (24) عبارة موزعة على أربعة أبعاد على عينة مكونة من (200) طالبا وطالبة جامعية حيث بلغ معامل ثبات المقياس (RP=0.81).

وكذلك دراسة عبد الناصر السويطي (2016) في المجتمع الفلسطيني الذي يعتبر المجتمع السياسي الفاعل ذكورا وإناثا؛ إلا أن الممارسة الرسمية للمرأة الفلسطينية مازالت محتشمة، حسب هذه الدراسة الموسومة ب: اتجاهات الشباب في الجامعات الفلسطينية نحو مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني، ودراسة حسن البيج علوان (1997) حول المشاركة السياسية والعمل السياسي. ودراسة الزهرة باعمر (2016) حول اتجاهات المرأة نحو المشاركة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، والتي كانت نتائجها سلبية في بعدها العملي، وتهدف الدراسة الحالية إلى:

— تسليط الضوء على دوافع الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة.
 — تشخيص وجهة نظر المجتمع المحلي حول فاعلية الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية.
 — الكشف عن العوامل المساعدة على فاعلية الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية.
 — تحديد العوامل المعيقة لفاعلية الممارسة السياسية النسوية في الجزائر.
 كما تكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن اتجاهات الطلبة الجامعيين حول جودة الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية التي تعكسها مشاركتهم في المجالس الشعبية المحلية والوطنية والمسؤوليات التنفيذية، وحصر الصعوبات الثقافية والاجتماعية التي تعيق جودة الممارسة السياسية كالأدوار الاسرية والسلطة الذكورية وغيرها.
 وتساهم نتائج هذه الدراسة في توعية المجتمع المحلي في التوجه نحو تفهم مشاركة المرأة في العمل السياسي على غرار أخيها الرجل للتكفل بانشغالات جنسها وتبليغ حاجيات المرأة الى المسؤولين في مختلف المستويات. كما تساهم في تشجيع المرأة على خوض غمار الممارسة السياسية كباقي الأنشطة الاجتماعية التي أصبحت المسيطرة فيها.
 وقد أوصى الباحثان (الزغل، الخليلي) بإعادة دراسة عينات مختلفة في المجتمعات العربية وبيئات اجتماعية متميزة ربما تزيد نتائجها في الدراسات التطورية في العلوم الاجتماعية والتربوية؛ ومنها جاءت هذه الدراسة خاصة في جو محموم بالانتخابات في الجزائر لتستطلع رأي عينة من الطلبة الجامعيين وموقفهم من فاعلية الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية، مع حداتها والتعرف على بعض العوامل المساعدة على تجويد هذه الممارسة أو عكس ذلك. من خلال طرح التساؤل التالي:

ما اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو فاعلية الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية؟
 الفرضيات: للإجابة اجرائيا عن هذا التساؤل تم تبني الفرضيات التالية:

1. — تتنوع أساليب الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية من حيث النوع والدرجة.
2. — تتحكم العوامل الأسرية في تجويد فاعلية الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية.
3. — تتأثر فاعلية الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية بعوامل اجتماعية وثقافية.
4. — توجد فروق بين اتجاهات أفراد العينة نحو الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية تعزى لمتغير الجنس.

2- الاتجاه تعريفه وخصائصه وطرق تعديله:

2-1- مفهوم الاتجاه:

جاء في لسان العرب: الجهة، النحو، نقول جهة كذا، واتجهت إليك اتجاه أي توجهت. (ابن منظور، 1979، 516). أما اصطلاحا فقد تعددت مفاهيمه نذكر ما يتوافق مع هذه الدراسة؛ ومنها:
 تعريف "بوجاردوس" (Bougardus): بأنه الميل الذي ينحو بالسلوك قريبا أو بمبدأ من بعض العوامل، ويضفي عليها معايير موجبة أو سالبة تبعاً لاجازتها أو نفورها منها. (صالح حسن الدمهوري، 1999، 121). أما "سيد خير الله" فقد عرفه: بأنه مجموعة من الاستجابات بالقبول أو الرفض تتعلق بموضوع معين أو موقف ما يقبل المناقشة "
 (نقلا عن: محمد بودريالة، 1997، 15). في حين عرفه عزت راجح بأنه استعداد دافع مكتسب وثابت نسبيا، أو يميل بالفرد إلى موضوعات معينة فيجعله يقبل عليها أو يميل عنها، فيجعله يرفضها". (عبد الحفيظ مقدم، 1992، 243) وفي هذه الدراسة نقصد به: وجهة نظر ورغبة وميل الطلبة الجامعيين نحو تزكية الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية من خلال إقرارهم بجودة أدائها السياسي الظاهر عبر وسائل الإعلام وأثناء المنافسات الانتخابية من عدمه.

2-2- مكونات الاتجاه:

يتفق علماء النفس الاجتماعيين على وجود ثلاثة مكونات في أي اتجاه من الاتجاهات وهي:

2-2-1- المكون العاطفي:

يشير هذا المكون إلى أسلوب شعوري عام يؤثر في الاستجابة قبول موضوع الاتجاه أو رفضه، وقد يكون هذا الشعور غير منطقي على الإطلاق، فقد يقبل الطالب على مادة الرياضيات أو يرفضها دون وعي للمسوغات التي دفعته للاستجابة بالقبول أو الرفض، كما أنه يشير إلى الحالات الشعورية الذاتية أو المزاجية والاستجابات الفيزيولوجية التي تصاحب الاتجاه.

2-2-2- المكون المعرفي:

يدل هذا المكون على الجوانب المعرفية التي تنطوي عليها وجهة نظر الفرد ذات العلاقة بموقفه بموضوع الاتجاه، وتتوفر هذه الجوانب عادة من خلال المعلومات والحقائق الواقعية التي يعرفها الفرد حول موضوع الاتجاه، فالطالب الذي يظهر استجابات تقبلية نحو الدراسات الاجتماعية مثلاً: قد يملك بعض المعلومات حول طبيعة هذه الدراسات ودورها في الحياة الاجتماعية وضرورة تطويرها لإنجاز حياة اجتماعية أفضل، وهي أمور تتطلب الفهم والتفكير والمحاكمة والتقويم. ويشير المكون المعرفي للمعتقدات والآراء التي تظهر من خلال التعبير عن الاتجاه بالرغم من أن الفرد قد يكون غير واعيا بها.

2-2-3- المكون السلوكي:

يشير هذا المكون إلى نزعة الفرد للسلوك وفق أنماط محددة في أوضاع معينة، حيث أن الاتجاهات تعمل كموجهات للسلوك مما يدفع الفرد إلى العمل وفق الاتجاه الذي يتبناه، والطالب الذي يملك اتجاهات سلبية نحو العمل المدرسي فإن مساهمته في هذا النشاط سلبية أو منعدمة، والمكونات السابقة تعمل بترايط وكل واحدة منها تكمل الأخرى ويصعب فصلها عن بعضها البعض. (عبد الحميد نشواتي، 1993، 471، 472)

3-2- مراحل تكوين الاتجاه:

من المعروف لدى علماء النفس والاجتماع أن الاتجاه يبني على ثلاث مراحل؛ هي:

3-2-1- مرحلة التعرف:

يكون الاتجاه في هذه المرحلة ظاهرة إدراكية أو معرفية، تتضمن تعرف الفرد بصورة مباشرة على بعض عناصر البيئة الطبيعية والاجتماعية التي ترتبط مع موضوع الاتجاه، وقد يتبلور الاتجاه في نشأته حول أشياء مادية كالسلع أو الأشخاص أو الظواهر المختلفة في البيئة، ويحاول الفرد في هذه المرحلة جمع البيانات والمعلومات ومحاولة فهمها وإيجاد الأدلة التي تدعمها وتناقضها.

3-2-2- مرحلة الميل:

يميل الفرد في هذه المرحلة نحو أشخاص أو ظواهر معينة كالميل إلى أنواع معينة من الأطعمة أو الأنشطة الاجتماعية أو الأماكن وتكرار زيارتها، وفي هذه المرحلة يبدأ المكون المعرفي من خلال المعرفة والمكون الوجداني من خلال المشاعر في الظهور والتبلور ولكن لا يصل إلى مستوى متقدم من النضج والتطور.

3-2-3- مرحلة الثبات والاستقرار:

تبدأ المكونات الثلاثة للاتجاه في الظهور والتبلور بشكل واضح، حيث يصبح للفرد معرفة ومشاعر وتنبعث السلوكيات المحددة من الاتجاه، ونستطيع القول عندها أن الاتجاه أصبح على درجة جيدة من الاستقرار النسبي والاستمرارية الزمنية لفترات طويلة. (عدنان يوسف العتوم، 2009، 202)

4-2- خصائص الاتجاه:

- من أجل دراسة اتجاه الطلبة يجب التعرف على خصائص ومميزات الاتجاه عامة؛ وأهمها:
- الاتجاهات مكتسبة ومتعلمة من البيئة وليست وراثية.
- يرتبط اكتسابها بمثيرات ومواقف اجتماعية يشترك فيها عدد من الافراد او الجماعات.
- يغلب على الاتجاه الذاتية الفردية أكثر من الموضوعية من حيث محتواه.
- للاتجاه صفة الثبات والاستقرار والاستمرار النسبي، ولكن من الممكن تعديله وتغييره تحت ظروف معينة.
- يسمح الاتجاه بالتنبؤ باستجابة الفرد لبعض المثيرات الاجتماعية المعينة.
- الاتجاه قد يكون قويا ويظل قويا لفترات طويلة ويقاوم التعديل والتغيير، وقد يكون ضعيفا حيث يمكن تعديله أو تغييره بسهولة لا يلاحظ مباشرة وإنما يستدل عليه من خلال ما يبدو على الفرد من أفعال خارجية خاضعة للملاحظة والقياس.
- الاتجاهات تعتبر نتاجا للخبرة السابقة، وترتبط بالسلوك الحاضر وتشير إلى السلوك في المستقبل. (أحمد عبد اللطيف وحيد، 2001، ص 41)

5-2- طرق تعديل الاتجاه:

- هناك العديد من الطرق والاستراتيجيات والوسائل المساعدة في تعديل الاتجاهات؛ ومنها:
- تعديل الخبرة المعرفية والإدراكية لموضوع الاتجاه.
- إخضاع سلوك الفرد للمعايير الاجتماعية.
- إخضاع سلوك الفرد للموضوعية العلمية في التفكير.
- تغيير الموقف الاجتماعي وتأثير وسائل الاعلام.
- التغيير القسري للسلوك.
- تأثير رأي الأغلبية ورأي الخبراء. (كامل محمد عويضة، 1996، ص 123، 124)
- ونظرية الاتساق المعرفي " لـ "روزينبرج" و" أيلسون" تذهب إلى أن الاتجاه حالة وجدانية مع أو ضد فئة أو موضوع من الموضوعات ذات بنية نفسية منطقية، وأنه إذا حدث تغيير في إحدى المكونات أو العناصر فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى تغيير في الآخر، وعليه فإن أي تغيير في المكون الوجداني للاتجاه سيؤدي إلى تغير في المكون المعرفي والعكس صحيح، لذا لا بد من وجود اتساق بين المكونين، حيث أنه إذا كانت العناصر المعرفية والوجدانية غير متسقة مع بعضها فإن هذا يؤدي إلى تغيير في الاتجاه. (أحمد عبد اللطيف وحيد، 2001، ص 51)

3- الممارسة السياسية للمرأة:

تلعب المرأة دوراً رئيساً في تنمية الموارد البشرية الصغيرة، فالأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى لتربية الطفل وتنشئته، فيما يوضع حجر الأساس التربوي حيث يكون الطفل عجينة طيبة يتقبل التوجيه ويتعود هو يلتقط ما يدور حوله من صور وعادات وتقاليد وثقافة البيئة التي يعيش فيها، وفيها أيضاً يتعلم مبادئ الحياة الاجتماعية والمعارف والعادات الصحية السليمة. ورعاية المرأة لأبنائها تبدأ قبل ميلادهم، وذلك من خلال اختيارها التغذية السليمة المتكاملة التي تفيد صحتها أثناء الحمل والرضاعة، وذلك وقاية وحماية للأطفال، حتى لا يتعرضون في هذه المرحلة إلى تأخر النمو أو قلة الحيوية ونقص المناعة، وزيادة القابلية للأمراض المعدية، ليعيشوا رجالاً أصحاء أقوياء.. (سعيد عاشور، 1987، ص 367)

المرأة في حاجة أيضاً إلى إعدادها الإعداد الجيد وتمكينها من القيام بكل هذه الإسهامات، فإذا كان المجتمع يريد الاستفادة من مساهمة النساء كاملة في التنمية، فعليه أن يساعدهن على أداء دورهن بالإعداد والإجراءات التي تؤهلن لتحمل مسؤوليتهن، ويتضمن هذا الإعداد إلمامهن بالمعلومات الكافية في النواحي الصحية والثقافية والبيئية، كما يتضمن هذا الإعداد تنمية مهارتهن على استخدام هذه المعلومات في كل نواحي الحياة، وتدعيم اتجاهتهن، وإيمانهن بأهمية دورهن في تنمية مجتمعهن وتنمية الوعي الثقافي لديهن لتتعرفن على ما يدور حولهن في العالم المحلي والخارجي، ولتعرفن حقوقهن وواجباتهن، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق المزيد من الخدمات التعليمية والبرامج الثقافية المقدمة للمرأة. (اسماعيل حسن عبد الباري، 1987، ص 89)

ومما سبق يتضح أن البناء النفسي للمرأة يعكس وضعها ومكانتها التي لازالت تمثل أهم الأسباب المعطلة لقدراتها الفكرية والإبداعية، وإمكانية مساهمتها في الأنشطة التنموية والمشاركة السياسية هي أحد أنواع المشاركة المجتمعية إذ تتضمن معلومات وخبرات ومهارات واتجاهات سياسية، ونلاحظ من الواقع سلبية الأفراد عموماً وعزوفهم عن المشاركة في العمل السياسي وبالأخص لدى المرأة بدء من ضعف الإقبال على التصويت أو الترشح في الانتخابات السياسية على جميع المستويات، ومروراً بضعف المشاركة في الانضمام لعضوية الأحزاب والتنظيمات السياسية من خلال القنوات الرسمية. (باعمر الزهرة، 2016، ص 54-57)

ونقصد في هذه الدراسة بجودة الممارسة السياسية: الإضافة النوعية التي تضيفها المرأة الجزائرية على المشهد السياسي أثناء أدائها الحكومي أو النيابي؛ وحصر الصعوبات الثقافية والاجتماعية التي قد تعيق الممارسة السياسية الفعالة للمرأة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين. التي تضاءلت خلال السنوات الأخيرة رغم الدفع بها وتعزيزها من طرف السلطات.

4- الإجراءات المنهجية:

4-1- المنهج المتبع:

أتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستكشافي لأنه يناسب هذا الموضوع الهادف إلى التعرف على عوامل المتحكمة في فعالية ممارسة المرأة لدورها السياسي في الجزائر من وجهة نظر الطلبة الجامعيين في جامعة المسيلة.

4-2- عينة الدراسة:

اخترت عينة الدراسة بسبب الإجراءات الوقائية الصحية في التدريس بنظام المجموعات بطريقة قصدية لطلاب السنة ثانية ماستر توجيه وارشاد من قسم علم النفس بجامعة المسيلة أيام امتحانات السداسي الثالث حيث وُزِع الاستبيان على الطلبة بعد الامتحان مباشرة للإجابة عليه قبل خروجهم من الحصة وفي حضور بعض الأساتذة. حيث تم توزيع (68) استبياناً أُلغي منها (05) لكونهم غير كاملين وبقي (63) استبياناً كاملاً. وبالتالي تكونت عينة الدراسة من (63) طالبا منهم (43) أنثى بنسبة 31.74% و (20) ذكراً بنسبة 68.26%. كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 1. يمثل خصائص عينة الدراسة العينة

العينة	العدد	النسبة المئوية
الذكور	20	31.74%
الإناث	43	68.26%
المجموع	63	100%

5- أدوات الدراسة الميدانية:

تم تطبيق مقياس اتجاهات الشباب نحو مركز المرأة في المجتمع العربي الذي أعده (حافظ 1965) وطبقه على عينة مكونة من (100) طالب جامعي و(100) طالبة غير متزوجين من مصر؛ ويتكون المقياس من (09) أبعاد و(60) عبارة. وفي سنة (1988)

طوره كل من: "على الزغل" و "خليل الخليلي" بمراجعة لمقياس حافظ إبراهيم وطبقاه على (471) طالبا وطالبة من جامعة اليرموك بمحافظة "إربد" حيث قام بتحليل عباراته تحليلًا عامليًا من خلال نتائج الدراستين (حافظ، الزغل) وتوصلا إلى تكييف المقياس حيث أصبح يتكون من (24) عبارة موزعة على أربعة أبعاد، ونشرت نتائجه في مجلة أبحاث اليرموك في العلوم الإنسانية والاجتماعية (1990)، مجلد (06) عدد (03) ص-ص: 79-101. والذي حاز على معامل الثبات الداخلي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 2. معامل الثبات لمقياس الاتجاهات نحو المرأة

المجال	عدد العبارات	معامل الفا_كرونباخ
الاتجاه نحو حقوق المرأة السياسية والعامّة	7	0.81
الاتجاهات نحو مكانة المرأة	9	0.77
الاتجاه نحو طبيعة المرأة الاجتماعية	5	0.62
الاتجاه نحو الاختلاط بين الجنسين	3	0.57
المقياس ككل	24	0.88

وطبقته "رغداء نعيسة" في صورته الأخيرة خلال دراستها (1995) حول دوافع العمل عند المرأة العاملة وهي رسالة ماجستير غير منشورة بكلية التربية جامعة دمشق. وهو المقياس المطبق في الدراسة الحالية نظرا لكونه يتمتع بصق عال من خلال المراجعات التي تعرض لها من مختلف الباحثين وفي بيئات عربية مختلفة، كما انه مكتوب باللغة العربية التي تُفهم من طرف عموم الطلبة الجامعين في الجامعات العربية، أما ثباته فقد تم حسابها بمعامل الاتساق الداخلي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3. يمثل معامل ثبات المقياس في الدراسة الحالية

عدد العبارات	معامل الفا-كرونباخ Cronbach's Alpha
24	$\alpha = 0.64$

وهذا يسمح بتطبيقه واستخدامه للتحقيق أغراض الدراسة الحالية كما يمكن تعميم نتائجه على المجتمع المحلي، حيث تم تقدير استجاباته كما هو في المقياس الأصلي كما يلي:

جدول 4. يمثل تقدير استجابات المبحوثين

الاستجابة	موافق بقوة	موافق	معارض	معارض بقوة
الدرجة	4	3	2	1
أعلى درجة	252 = 4 × 63			
أدنى درجة	63 = 1 × 63			

6- المعالجة الإحصائية:

لعرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي.
- معامل الفا - كرونباخ.
- التكرارات.
- النسب المئوية.
- اختبار "ت" لدلالة الفروق بين الجنسين.

7- عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

تم عرض نتائج الدراسة حسب مجالاتها كالتالي:

1-7- معالجة نتائج الفرضية الأولى القائلة:

تتنوع أساليب الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية من حيث النوع والدرجة.

تم تفرغ نتائج الاستبيان ومعالجتها كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 5. يوضح آراء أفراد العينة نحو أهم أساليب الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية

معارض بقوة		معارض		موافق		موافق بقوة		محتوى العبارة
النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	
14.28	9	44.44	28	31.74	20	9.52	06	فاعلية المشاركة في التجمعات الحزبية
9.52	6	34.92	22	33.33	21	22.22	14	المساهمة في تأطير الانتخابات
6.34	04	12.69	08	42.85	27	36.50	23	فاعلية المشاركة في الجمعيات المدنية
20.63	13	33.33	21	28.57	18	15.87	10	تنشيط الحملات الإعلامية في الانتخاب
38.09	24	23.80	15	22.22	14	12.69	08	فاعلية الانخراط في الأحزاب
11.11	07	33.33	21	28.57	18	26.89	17	المساهمة في التوعية السياسية

من الجدول السابق نجد أن (41.26%) يوافقون على مشاركة المرأة الجزائرية في التجمعات الشعبية والمنظمات النسوية؛ منهم (9.52%) يوافقون وبشدة. كآلية للممارسة السياسية الى جانب الرجل. بينما (58.72%) يعارضون مشاركة المرأة الجزائرية في التجمعات النسوية، باعتبار أن الدور الرئيسي للمرأة هو الابتعاد عن هذه التنظيمات، وعليها أن تركز دورها على المهام الموكلة والمخلوقة من أجلها، وفي نفس الوقت يوافق (55.55%) من أفراد العينة بأهمية المشاركة في الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية باعتبارها أدرى بقضايا جنسها وأسرته وصيانة المجتمع؛ من خلال إبداء رأيها في القوانين وإدارة الشؤون العامة للمجتمع. في حين (34.44%) يعارضون المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية منهم (9.52%) يعارضون بشدة. تتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه "جابر عبد الحميد جابر" في المجتمع العراقي بالتخفيف من سيطرة القيم التقليدية حوا الممارسة السياسية فأصبحت المرأة العراقية تمارس أدوارها السياسية، ودراسة "علي الزغل" و"خليل الخليلي" بالأردن وما توصلت إليه "رغداء نعيمة" في دراستها (1995) بجامعة دمشق. "جابر عبد الحميد جابر" و"حصه عبد الرحمان فخر" في المجتمع القطري. كل هذه الدراسات توصلت تحد من أهمية نشاط المرأة السياسي كباقي الأدوار الاجتماعية وإنما قيدها بعبادات وتقاليد المجتمع الذي تتواجد فيه. لكنهما تعارضت مع ما توصلت إليه نتائج دراسة سليمان الشيخ الخضري (1978) على المجتمع القطري.

ويرى (79.35%) أن دور المرأة الجزائرية المركزي في الأسرة ويستحسن أن تحدد صلاحيتها داخل البيت؛ والابتعاد عن المشاركة السياسية منهم (36.50%) يوافقون وبشدة على تحديد دور المرأة الجزائرية في الأسرة. لما نشاهده من تفكك أسرى بسبب ممارسة السياسة، والاستغناء عن الرجل. كما أنه (17.03%) يعارضون تحديد مركز المرأة السياسي على الحياة الاسرية. وربما يرجع ذلك الى طبيعة عينة الدراسة بسبب وجودها في مجتمع محافظ، قليل التفتح على العالم الغربي حيث تمارس المرأة كل الصلاحيات ح رغم أن قوانين البلد - الجزائر - الأخيرة تطورت في هذا المضمار. وعينة الدراسة كانت من طلبة الجامعة إلا أن التحفظ على الممارسة السياسية للمرأة مازال يطغى، وممارستها للسياسة باحتشام ويظهر ذلك من خلال حجب صور النساء المترشحات في القوائم الانتخابية خوفا من عقاب المجتمع. ويوافق (79.35%) من أفراد العينة على الترغيب في الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية، وتعزيز دورها في خوض غمار السياسة من أجل تفعيل المجتمع. و(20.65%) يعارضون تعزيز دور المرأة الجزائرية في الممارسة السياسية وترغيبها فيها. كما أن (55.46%) يوافقون ابعاد المرأة الجزائرية عن السياسة ويرون تقليص دورها السياسي

منهم (26.89%) يلحون وبقوة على هذا القرار. في حين يعارض (44.44%) تقليص دور المرأة في الحياة الاسرية وابعادها عن السياسة؛ منهم (11.11%) يعارضون وبقوة. وعموماً يمكن أن نستخلص إلى أن ما يزيد عن (40%) يعززون تمركز المرأة الجزائرية في المجتمع السياسي ويرغبون في إقحامها في الممارسة السياسية للحفاظ على توازن المجتمع؛ بينما أكثر من (50%) يعارضون ذلك ويختصرون دورها في الأسرة والبيت. تماشياً مع أغلب الدراسات التي أجريت في المجتمعات العربية التي لا تعطي الحرية الكبرى للمرأة في الممارسة السياسية مما يعيق تجويدها لدورها السياسي رغبتها في التحرر من السيطرة الذكورية ومهما حاولت المرأة في هذه المجتمعات من التغلب على التقاليد والدخول في المناصب السياسية إلا أن مشاركتها تبقى مجرد تجميل للواقع السياسي، لذلك أصبح تحرر المرأة وإدماجها في السياسة ورقة ضغط من طرف المنظمات الدولية والهيئات العالمية ومنظمات حقوق الانسان على المجتمعات العربية المحافظة وهذا ما أشار إليه كثير من الباحثين العرب. ومنه نتوصل إلى أن أساليب الممارسة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة متوسطة الشدة والنوع خالية من الإضافات النوعية متأثرة بعدة صعوبات مجتمعية وثقافية.

2-7- معالجة الفرضية الثانية:

تتحكم العوامل الأسرية في تجويد الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية.

تم تفريغ النتائج حساب تكراراتها ونسبها المئوية كما يلي:

جدول 6. تأثير العوامل الاسرية للمرأة على فاعلية الممارسة السياسية.

محتوى العبارة	موافق بقوة		موافق		معارض		معارض بقوة	
	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار
وصاية الرجل على المرأة سياسيا	06	9.52	15	23.80	32	50.79	10	15.87
اختصار دور المرأة في المنزل.	13	20.63	24	38.09	17	26.98	09	14.28
تجليل الرجل سياسيا.	13	20.63	18	28.57	22	34.92	10	15.87
الترغيب في تعدد الزوجات	06	9.52	19	30.15	16	25.39	20	31.74
تركيز دور المرأة في الانجاب	06	9.52	07	11.11	37	58.73	12	19.04
تركيز تعليم المرأة على الفنون النسوية.	03	4.76	28	44.44	26	41.26	06	9.52

من الجدول (6) السابق نجد أن (23.80%) يوافقون على وصاية الرجل على المرأة الجزائرية في البيئة الاسرية و(9.52%) يوافقون وبشدة رغم أن (50.79%) يعارضون وصاية الرجل على المرأة و(15.87%) يعارضون وبشدة هذا الموقف؛ إذ أن المجتمع تطور حضارياً وفكرياً بما يحدد دور المرأة والرجل في تكامل تام دون تداخل؛ قصد بناء المجتمع بشقيه الذكر والانثى. ولم يبق ما يميز الرجل على المرأة ليفرض وصايته عليها. عكس المجتمعات القديمة حيث كانت المرأة حبيسة المنزل والرجل وحده يخرج إلى السوق ويخالط الناس بكثرة ويطلع على شؤون المجتمع بما يجعله أكثر اطلاعاً وبالتالي تحتاج المرأة وصايته. وخوضها غمار السياسة يجعلها قادرة على طرح تصورات البناء في المنزل والمجتمع والدولة. رغم أن (44.44%) يعارضون تحجيم دور المرأة في الجانب البيولوجي المتمثل في الانجاب وتربية الأولاد. بل أن (14.28%) يعارضون وبشدة ذلك ويرون أن إقحامها في المجال السياسي هو ابرز لإمكانياتها وقدراتها المحصورة في تنظيم شؤون البيت. في حين (31.74%) يوافقون على أن دور المرأة الأساسي هو الانجاب وتربية الأولاد وكفى به فخراً لها وبشاطرهم (9.52%) وبشدة. ومع ذلك فإن (38.09%) يقرون أن الدور المناسب للمرأة هو العمل المنزلي كدور اجتماعي وحيد وهام لها وهو في نظرهم عين السياسة طبقاً لقول عبد الحميد بن باديس المشهور: ان المرأة التي تنجب لنا رجالاً يطرون خير من المرأة التي تطير بنفسها. و(20.63%) يؤيدون الموقف وبشدة. رغم أن (26.98%) يعارضون ذلك الموقف؛ أي اختصار دور المرأة الجزائرية في رعاية المنزل ورعاية متطلبات البيت. وهذا ما توصلت إليه دراسة الخضري (1978) في المجتمع

القطري إلا أن التطور الحاصل في المجتمع القطري كما أوضحته دراسة كل من "جابر عبد الحميد جابر" و"حصه عبد الرحمان فخر" لم يعط الحرية الكافية للمرأة القطرية في ممارستها لأدوارها السياسية.

ورغم أن أغلب الدراسات العربية الحديثة مثل دراسة "عبد الله المجيدل" (1999) ودراسة "رغداء نعيمة" (1995) ودراسة "جابر عبد الحميد جابر" (1987) كلها لم تتوصل الى عراقيل موضوعية في ممارسة المهام السياسية والمناصب العليا في الدول العربية إلا أن الواقع الاجتماعي لم يفرز قيادات نسوية تُجود الممارسة السياسية للمرأة على غرار الدول الغربية مثل "ميركل" الألمانية أو "تيتشر" البريطانية التي ذكرها محمد الغزالي في مؤلفاته مشيدا بدورها الريادي في قيادة بلدها وتضحيتها من أجل ذلك. ونجد كذلك (34.92%) يعارضون تمييز المرأة عن الرجل في الأدوار الاسرية ويرون تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة. بما لا يؤثر على الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية. بينما (28.57%) يوافقون على تمييز الرجل عن المرأة من خلال الأدوار الاجتماعية والسياسية من اجل ضمان استقرار الأسرة والحفاظ على كينونتها خدمة لمستقبل الأطفال ورعاية نموهم الاجتماعي السوي. ويؤيد (20.63%) ذلك بشدة. ولضمان استكمال الأسرة لدورها يوافق (30.15%) على الترغيب في تعدد الزوجات بما يوزع أعباء البيت ويساعد المرأة الجزائرية على أداء دورها السياسي والاجتماعي دون اللجوء الى خادمة البيت، لأن هذا يرجع المجتمع العصور الاستعباد القديمة ولوفي قالب جديد. لكن (31.74%) يعارضون وبشدة الترغيب في تعدد الزوجات ويرون أن ذلك يقلص من دور المرأة الأسري ويؤثر على تنشئة الأولاد بدعوى التفرغ للعمل السياسي. وهذه النتيجة طبيعية مقارنة مع خصائص العينة المتمثلة في طلبة الجامعة أغلبهم إناث وكلمهم غير متزوجات. وبالتالي نجد أن (58.73%) من أفراد العينة يعارضون حصر دور المرأة في الانجاب مقابل (11.11%) يوافقون على حصر دور المرأة في الانجاب وهي نسبة ضئيلة لا يعتد بها.

يوافق (44.44%) على تركيز تعليم المرأة على الفنون النسوية والابتعاد على المهن والنشاطات الموكلة الى الرجال، قصد أداء دورها بأريحية وكفاءة تماشيا مع طبيعتها البيولوجية والنفسية وخصوصيتها النسوية. ورغم ذلك فإن (41.26%) يعارضون ذلك باعتبار أن المجتمع المعاصر تغيرت حاجاته. وقد اثبتت كثير من النساء كفاءتهن أثناء أدار لبعض الأدوار التي كانت حكرا على الرجل، كالممارسة السياسية والإدارية والرياضية. وبالتالي فمن المهم تعليم المرأة كل الفنون التي ترغب فيها أو تملك مهارات تساعدها على النجاح فيها بما في ذلك الممارسة السياسية. وعارض (53.48%) من أفراد العينة اعتبار المرأة مجرد متعة في الأسرة تجمع أفراد العائلة وتعمل على توفير السعادة للبيت. إلا أن (36.50%) يوافقون على أن المرأة مجرد متعة وشارة السعادة في الأسرة إذ لا يسعد المجتمع الا بوجودها فيه. سواء في البيت أو المجتمع وحتى قبة البرلمان. وبالتالي يبقى دورها القيادي في المجال السياسي محتشما وقيدا بمجموعة من الاعتبارات مثل ما توصلت اليه دراسة الخضري (1978) ودراسة "حافظ إبراهيم" (1965) دراسة "جابر عبد الحميد جابر" سنة (1987) وغيرهم. ومنه نتوصل إلى أن العوامل الاسرية المتشعبة بالثقافة المجتمعية المحلية تحد من فاعلية الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين ذكورا وإناثا.

3-7- الفرضية الثالثة:

تأثير العوامل الاجتماعية على تجويد الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية، تم تفرغ نتائج الدراسة الميدانية ومعالجتها احصائيا كما يوضحه الجدول التالي:

يوضح الجدول (7) أن (44.44%) من أفراد العينة يوافقون على أحقية المرأة في الترشح والانتخاب في المجالس المحلية والوطنية وقيادة المجتمع كدور اجتماعي الى جانب مهامها الاسرية ولا يؤثر ذلك على الأسرة واستقرارها كما تدل عليه المقابلة الشفوية غير المقننة مع عينة الدراسة بعد جمع الاستبيانات، حيث أعطوا نماذج رائعة من التاريخ كدور "لالا فاطمة نسومر" و"ملكة سبأ" و "الصحابيات" في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومنهم (11.11%) يوافقون على هذا الطرح وبشدة بأن على

المرأة الجزائرية أن تكتسح المجال السياسي وتبرز قدراتها فيه ؛ في حين يعارض (34.92%) أحقية المرأة في الترشح والانتخاب ويرون أن ذلك يؤدي الى إهمال مركزها الرئيس في الأسرة، كما أن (88.88%) يعارضون فكرة أن متاعب الحياة السياسية سببها المرأة نتيجة إهمالها لدورها الأسري الجوهرى داخل البيت وميلها إلى مزاحمة الرجال في سوق العمل والممارسة السياسية والأدوار الإعلامية والإشهاريات التلفزيونية لأن ذلك يقزم دورها الاجتماعي. ويوافق (11.10%) على الفكرة ويقترحون التزام المرأة بمركزها داخل البيت والمهام الأسرية، وبالتالي فإن (33.33%) يوافقون وبشدة على المساواة بين الرجل والمرأة في الأدوار الاجتماعية والسياسية. إلا أن (38.08%) يعارضون المساواة بين الرجل والمرأة في المهام والأدوار الاجتماعية للمرأة الجزائرية. وهذا عكس ما توصلت إليه دراسة كل من: حافظ إبراهيم (1965) و "جابر عبد الحميد جابر" (1987) "جابر عبد الحميد جابر" و "حصبة عبد الرحمان فخرو" (1988) "على الزغل" و "خليل الخليلى" (1990) "رغداء نعيسة" (1995) "عبد الله المجيدل" (1999)

جدول 7. يوضح تأثير العوامل الاجتماعية على تجويد الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية

معارض بقوة	معارض		موافق		موافق بقوة		محتوى العبارة	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار		
6.34	04	34.92	22	44.44	28	11.11	07	أولوية المرأة في الترشح
44.44	28	44.44	28	6.34	04	4.76	03	متاعب الحياة السياسية يعود للمرأة
14.28	09	23.80	15	28.57	18	33.33	21	دوافع المساواة بين الرجل والمرأة
17.46	11	20.63	13	22.22	14	36.50	23	تحجيم دور المرأة في المنزل
22.22	14	12.69	08	41.26	26	20.63	13	ترغيب الآخرين في العمل السياسي

ومنه فإن (58.72%) يرغبون في تقليص دور المرأة على الأسرة ومهام البيت ورعاية الأبناء كدور اجتماعي وسياسي وتربوي هام ونسبة (36.50%) يوافقون وبشدة. بينما يعارض (38.09%) اختصار دور المرأة في الأسرة ورعايتها. ويقر (28.57%) أن اختصار دور المرأة في البيت والأسرة وإبعادها عن تشعب مهامها في المجتمع الاجتماعية والسياسية والمهنية خارج المنزل يولد الاستقرار الاجتماعي ويقلل من الجرائم والآثام. إلا أن (71.24%) يعارضون الفكرة ويرون أن هدم سلم القيم لا يعود الى خروج المرأة من المنزل. بل تتحكم فيه عوامل ثقافية واجتماعية أخرى كانتشار العولمة وما تغرسه من قيم معارضة لقيم مجتمعاتنا. مثلما ما توصلت إليه دراسة "جابر عبد الحميد جابر" (1987) في المجتمع العراقي والملاحظ أن المجتمعات العربية تسمح للمرأة بأداء أدوارها في الجانب الفني كالمسرح والأفلام والغناء وفي الجانب الاجتماعي كالتربية والمعلمة والشرطية وغيرها. لكنها تقيدها في الدور السياسي وتحدها لهذا الدور كرئيسة أو ملكة أو سلطانية أو أميرة، حيث تسمح لها بالمشاركة كمناضلة أو رئيسة حزب صغير تجنباً لضغط المنظمات الدولية ولا تسمح لها بالقيادة التامة للمجتمع، وهذا يعرقل طموحها المرتفع ويحد من تجويدها للممارسة السياسية في مجتمعها العربي التقليدي، وهذا ما أكدته دراسة حسن البيج علوان (1997) حول المشاركة السياسية والعمل السياسي المنشور في مجلة المستقبل العربي ودراسة عبد الناصر السويطي (2016) حول اتجاهات الشباب في الجامعات الفلسطينية نحو مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني.

رغم أن العنصر النسوي في المجتمع العربي فاق العنصر الذكوري حسب أغلب الدراسات في هذا الشأن، إلا أن الدور السياسي للمرأة في مجتمعاتنا مازال محتشماً؛ بسبب الربط بين مخالطة الرجال في التجمعات السياسية والاجتماعات الرسمية بالدور السياسي، ويظهر ذلك جلياً في ميدان الدراسة الحالية بمدينة المسيلة التي تعتبر منطقة محافظة وبالتالي جاءت آراء المحوصين وفق هذه النظرة المجتمعية للطلبة الجامعيين؛ فالطالبات الجامعيات حسب معايشتن لهن لا يتعدى طموحهن الحصول على شهادة ووظيفة مهنية وإدارة بيت زوجي وتربية الأولاد.

وبالتالي نصل إلى أن العوامل الثقافية والاجتماعية تؤثر تأثيرا كبيرا في رغبة وميل المرأة الجزائرية لممارسة العمل السياسي وتحد من فاعليتها.

4-7- الفرضية الرابعة:

توجد فروق بين الجنسين في تقديرهم لجودة الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية حسب استجاباتهم على عبارات الاستبيان؛ ويتجلى ذلك من خلال نتائج الجدول التالي:

جدول 8. يوضح الفرق في اتجاهات عينة الدراسة حسب الجنس

مصدر المقارنة	"ليفين" لتجانس التباينات		المتوسط	قيمة "ت"	م.د	القرار الاحصائي
	sig	F				
الذكور	0.43	0.61	29.86	2.68	0.01	دال
الإناث			96.44			

يبين الجدول أعلاه وجود فروق بين الجنسين في نظرتهم واتجاههم نحو الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية وتجويدها من خلال معامل "ليفين" الذي أشار إلى عدم تجانس التباينات بين المتوسطات حيث كانت (F=0.61) عند مستوى دلالة (0.43) α وهي أكبر من (0.05) مما يسمح بتطبيق اختبار "ت" والذي كانت قيمته (T=2.68) وهو دال عند (0.01) α وهذا واضح من خلال الفرق الواضح بين متوسطات درجات الذكور ($\bar{X}=29.86$) ومتوسط درجات الإناث ($\bar{X}=96.44$) وتعود هذه الفروق لصالح الإناث باعتبار أن متوسط درجاتهن أكبر من متوسط درجات الذكور. وهذا طبيعي جدا نظرا لأن عدد الإناث في الجامعة أكبر من عدد الذكور كما أن الطالبات الجامعيات لهن طموحا نحو العمل أو الهروب نحو الممارسة السياسية ومغرياتها المادية في غياب الحصول على منصب عمل.

وهذا يتوافق مع نتائج دراسة كل من: "حافظ إبراهيم" (1965) و "جابر عبد الحميد جابر" (1987) "جابر عبد الحميد جابر" و "حصه عبد الرحمان فخرو" (1988) "على الزغل" و "خليل الخليبي" (1990) "رغداء نعيمة" (1995) "عبد الله المجيدل" (1999) "عبد الناصر السويطي" (2016) في المجتمع العربي ودراسة الزهرة باعمر (2016) ودراسة منصور سفيان (2018) في المجتمع الجزائري. ولا يتوافق مع ما توصل اليه محمد بودريالة (1997) كونه توصل الى أن المرأة الجزائرية استطاعت أن تغزو وسائل الاعلام كالتلفزيون وتبدي آراءها السياسية وتنتظر للسياسيين ورغم أن هذا دور إعلامي لكنه مؤثر إيجابي للانخراط في المهام السياسية وتجويدها مستقبلا.

8- الخاتمة:

إن دراسة اتجاهات المجتمع المحلي في الظرف الراهن مهم جدا لاستقرار الأوطان وتنمية المجتمع واتخاذ القرارات السليمة؛ التي تتوافق مع ثقافة وقيم وتقاليدها هذا المجتمع، فالمجتمعات المتقدمة تتخذ قراراتها بناء على نتائج الدراسات الميدانية لمراكز البحث المختصة قصد الوصول إلى قراراتها السياسية بأقل الأخطاء. لذلك تم التعرض إلى دراسة الاتجاه من حيث المفهوم والنظريات ومبادئه وخصائصه وطرق تعديله، ثم التطرق الى دور المرأة في المجتمع الجزائري في الوقت الحاضر ودواعي مساهمتها في العمل السياسي وتجويده.

أجريت الدراسة الميدانية على طلاب الجامعة باعتبارهم أكثر فهما للواقع الجزائري وحاجات الجزائر في العصر الحالي وما يصاحبها من إصلاحات مرتقبة إن صدقت النية وحسنت توجهات السلطات الوصية لبناء مجتمع معاصر فاضل، وتوصلت الدراسة الى أن الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية أمر مرغوب فيها ولا تتأثر بظروف المرأة وخصائصها من الناحية النظرية؛ إلا أنها تتأثر بعوامل أخرى. كما أن الأدوار الاجتماعية للمرأة الجزائرية لا تؤثر على جودة المهام السياسية؛ خاصة إذا اختارت المرأة

هذه الأدوار بقناعة التي يمكن أن تضيف فيها للمجتمع الجزائري وتساعد على تطوره. والمرأة الجزائرية لها خصوصيات في مجتمعها اذ تلقى عليها وحدها أغلب مهام الأسرة. وهو العامل المؤثر في الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية حسب عينة الدراسة، والتي تعيق تجويدها للعمل السياسي. ونلخص نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- أساليب الممارسة السياسية متوسطة الشدة والنوع خالية من الإضافات النوعية متأثرة بعدة صعوبات مجتمعية وثقافية.
- العوامل الاسرية المتشعبة بالثقافة المجتمعية المحلية تحد من فاعلية الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين ذكورا وإناثا.
- العوامل الثقافية والاجتماعية تؤثر تأثيرا كبيرا في رغبة وميل المرأة الجزائرية لممارسة العمل السياسي وتحد من فاعليتها.
- توجد فروق في اتجاهات أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس وتعود هذه الفروق لصالح الإناث.

9- مقترحات الدراسة:

- انطلاقا مما توصلت اليه الدراسة الحالية نقترح ما يلي:
- اجراء دراسات مماثلة على مجتمع أوسع وعينات متنوعة بهدف تعميق الدراسة وتعميم نتائجها.
- بناء برامج إعلامية قصد توعية المجتمع بمواهب المرأة السياسية واحترامها في ظل قيم المجتمع كالانخراط في الجمعيات والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بدء من المرحلة الثانوية.
- إعداد برامج تكوينية لتحفيز المرأة الجزائرية سياسيا بما يساهم في تطوير المجتمع وفق أسس علمية خالية من المحاصصة والإرغام.

- قائمة المراجع:

- ابن منظور. (1970) لسان العرب. المجلد الأول. القاهرة: دار المعارف.
- أبو جادو، صالح محمد علي. (1998). سيكولوجية التنشئة الاجتماعية. ط1. عمان: دار المسيرة.
- إسماعيل، حسن عبد الباري (1987). أبعاد التنمية. مطبعة الكيلاني.
- باعمز، الزهرة. (2016). اتجاهات المرأة نحو المشاركة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، ديسمبر 2016.
- بودربالة، محمد. (1997) (رسالة ماجستير غير منشورة). اتجاهات جمهور الطلبة والموظفين الإداريين نحو برامج التلفزيون الوطني. معهد علم النفس وعلوم التربية. جامعة الجزائر 1.
- حسن، حمود. (1982). مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- الدمهوري، صالح حسين. والكبيشي، وهيب مجيد. (1999). علم النفس العام. ط1. دار الكندي.
- السويطي، عبد الناصر. (2016). اتجاهات الشباب في الجامعات الفلسطينية نحو مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني. المجلة الدولية التربوية المتخصصة. المجلد 5. العدد 6 حزيران 2016.
- العتوم، عدنان. وآخرون. (2006). علم النفس التربوي بين النظرية والتطبيق. ط3. عمان: دار المسيرة.
- علوان، حسن البيج. (1997). المشاركة السياسية والعمل السياسي. مجلة المستقبل العربي. ع 223. سبتمبر 1997
- عوض، عباس محمود (1980). علم النفس الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية.
- عويضة، كامل محمد (1997). القدرات العقلية في علم النفس. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- كاميليا، إبراهيم عبد الفتاح (1984). سيكولوجية المرأة العاملة. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة.
- محمود، منسي (1990). علم النفس التربوي للمعلمين. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.
- مقدم، عبد الحفيظ (1992). الإحصاء والقياس النفسي والتربوي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- منصوري، سفيان. (2018). المرأة والتنمية الإنسانية في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ع 12. جانفي 2018
- نشواتي. عبد الحميد (1993). علم النفس والتربوي. ط6. دار الفرقان. مؤسسة الرسالة.
- نعيسة، رغداء (1995) (رسالة ماجستير غير منشورة). دوافع العمل عند المرأة العاملة. كلية التربية. جامعة دمشق.)
- وحيد، أحمد عبد اللطيف (2001). علم النفس الاجتماعي. ط1. الأردن: دار المسيرة.
- ياسين، عطوف محمود. (1981). مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، بيروت: دار النهار للنشر.